

1

الفصل لأول



مقتربات أساسية نحو البحث التاريخي

الفصل الأول

أولاً: العلوم المساعدة في البحث التاريخي

في عصر تداخلت فيه شؤون الحياة تداخلاً كبيراً مع بعضها، لم يعد بالإمكان فصل العلوم عن بعضها، فليس ثمة استقلال في البحث العلمي، وليس ثمة حواجز تفصل العلوم عن بعضها، ولا يتعلق هذا القول بالعلوم الإنسانية وحدها، بل إن ذلك يمتد إلى سائر العلوم الطبيعية والبحث والإنسانية والحيوية وغيرها. حتى بات معلوماً أن أفضل عمليات إنتاج البحث العلمي تلك التي تستند إلى عمل جماعي. إذ يقوم على البحث فريق متنوع التخصصات - بحسب جزئيات البحث - بما يحقق تكاملاً وتفاعلاً بين هذه التخصصات وصولاً إلى أفضل النتائج. وفي ميدان البحث التاريخي أيضاً لم تعد المعرفة التاريخية وحدها كافية لفهم طبيعة الأحداث التاريخية أو تحليلها أو تفسيرها، إن أفضل التصورات التي يمكن أن يخرج بها البحث التاريخي تلك التي تستند إلى زوايا نظر متعددة، تسلط الأضواء على الحدث التاريخي، أو الظاهرة التاريخية، من جهات متعددة، فلم يعد كافياً أن ينكفئ الباحث على النص التاريخي لوحده يفسره في ضوء غيره من النصوص التاريخية، فذلك ما يجعله يدور في حلقة ضيقة لا توفر له الرؤية العميقة والأفق الواسع، وبالتالي لا يتحقق الوعي التاريخي الحقيقي. وذلك ما يوجب على الباحث أن يحقق إماماً مناسباً بالعلوم المساعدة وذلك على النحو الآتي: إن الباحث المبتدئ يحتاج إلى الإلمام بالعلوم المساعدة المتصلة بطبيعة بحثه مباشرة بعامه، أو بكل جزئية من جزئيات بحثه، إذا كان بحثه متنوع الجوانب، فإذا كان الباحث يتناول ظاهرة اجتماعية فلا بد له من أن يلم بجوانب أساسية في علم الاجتماع، فإذا كان موضوع بحثه يتعلق بظاهرة اقتصادية تطلب ذلك منه إماماً عاماً بالاقتصاد، وهكذا فيما يتعلق بالميادين الأخرى. وكلما تقدم الباحث في دراساته وأبحاثه نمت عنده عملية التفاعل مع العلوم المساعدة، ولا يأتي ذلك بطريقة عفوية، بل لا بد للباحث من أن يضع لنفسه برنامجاً يمكنه من بلوغ هذه الغاية على مدار سنوات عمله، لينال في المحصلة قدراً من الموسوعية تزيد من أفقه وتعمق رؤيته لمسائل البحث التاريخي. ومن ناحية أخرى فإن ذلك لا يعني الغوص في جزئيات كل ميدان من ميادين العلوم المساعدة، بل إن الأمر يتعلق بالمفاهيم والتصورات الأساسية لهذه العلوم، فإذا تطلب الأمر ما هو أبعد من ذلك فإن على الباحث الاستعانة بالمراجع المتخصصة أو بالمختصين مباشرة في الميدان

الذي يبتغيه. أما أبرز العلوم المساعدة التي يحتاج إليها البحث التاريخي فهي:

العلوم التي تساعد على تفسير النص التاريخي وتحقيقه

لا بد للباحث في التاريخ من أن يلم بعدد من العلوم أو الخبرات والمهارات التي تمكنه من فهم النص فهماً صحيحاً وتفسيره تفسيراً صحيحاً وتحقيقه بما يجعله يتجاوز الأخطاء أو المغالطات أو التحريفات التي تعج بها المصادر التاريخية، إذ من السذاجة بمكان التسليم بكل ما عجت به هذه المصادر من معلومات؛ فلقد كتب التاريخ أشخاص من مشارب شتى، فمنهم من كان محايداً ومنهم من كان منحازاً إلى هذه الجهة وانحاز الآخر إلى الجهة الأخرى؛ ومن ثم فإن مجموعة العلوم هذه توفر القرائن والشواهد التي تؤيد أو تدحض الروايات التاريخية، في حين يسهم بعضها الآخر في الوصول إلى نتائج أكثر دقة في البحث التاريخي، وبعضها الآخر يغني المادة التاريخية بما لا تجده مكتوباً في المصادر التقليدية، ومن هذه العلوم والمهارات:

1- اللغة:

تعد اللغة وعلومها المختلفة من اللوازم التي ينبغي على الباحث أن يأخذ منها بحظ طيب، ويمكن تناول هذا الأمر من زاويتين:

اللغة العربية: فمن اللازم على الباحث أن يكون سليم اللغة، ولا سيما عند كتابته لبحثه، وتكون سلامة اللغة من وجهين؛ سلامة قواعد اللغة والإعراب (النحو)، وهذا الأمر بات اليوم مشكلاً حقيقياً، إذ يفتقد الكثير من الباحثين إلى المعرفة بقواعد اللغة حتى في أبسط مواضعها، وهذا أمر مغل إلى حد كبير، فسلامة اللغة يحفظ جمالها وسلاستها. أما الوجه الآخر فهو سلامة الأسلوب اللغوي باستخدام الصيغ والتراكيب التي تحفظ هي الأخرى جمال اللغة وسلاستها، فضلاً عن أداء المعاني بشكلها السليم من غير الوقوع في الالتباسات التي قد يسببها خلل الأسلوب.

كما ينبغي على الباحث أن يلم بفقهِ اللغة (الفيلولوجيا) أيضاً الذي يبحث في تطور الدلالات والمعاني. فاللغة تتغير وتتطور في دلالة مفرداتها ومعانيها من عصر إلى آخر، وعليه لا بد للباحث من أن يفهم النص التاريخي في ضوء المعاني التي دلت عليها المفردات

في زمن النص، فذلك أحرى أن يقود الباحث إلى أدق المعاني في التعاطي مع النص (1). كما أن في معاني المفردات جانب آخر لا بد من مراعاته، فقد تدل المفردات اللغوية على معنى محدد تماماً، كما يمكن أن تدل على معانٍ نسبية أو متغيرة أو متضادة، وقد تدل كلمة واحدة على معانٍ متفاوتة أو مختلفة باختلاف استخدامها عند كاتب بعينه، وتبدو هذه الظاهرة شديدة الأهمية في دراسة النص التاريخي (2). فكلما ابتعد العصر المدروس كلما ازدادت الحاجة إلى فقه اللغة لفهم النصوص التاريخية على نحو أفضل وأدق (3). لذلك على الباحث مراجعة المعاجم المتخصصة في هذا الشأن على الدوام ولعل من أبرزها لسان العرب لابن منظور وتاج العروس للزبيدي والصحاح للجوهري. ولعل من أهم الأعمال في هذا السياق العمل الكبير الذي أخرجه رينهارت دوزي والموسوم (تكملة المعاجم العربية) الذي حاول فيه تتبع المعاني المتعلقة بالكثير من المفردات من خلال سياقها الذي ورد في المصادر التراثية المختلفة - أي المعاني - التي لم تتضمنها المعاجم العربية، فأصبح بذلك معجماً لا غنى عنه للباحثين، ولا سيما في التاريخ الإسلامي.

اللغات الحية: إذ إن أفضل أشكال البحث التاريخي أن يمتلك الباحث ناصية اللغة التي يبحث في تاريخ أصحابها، سواء أكانت لغة قديمة كاللغة الساسانية أم البيزنطية أم اللاتينية أم العثمانية، أم اللغات الحية اليوم من إنكليزية وفرنسية وألمانية وروسية أو غير ذلك. غير أن الحقيقة المؤلمة أن الباحثين في التاريخ في البلاد العربية يفتقرون في معظمهم إلى مثل هذه القدرات؛ لذلك فإنه لا بد للباحث من أن يجيد استخدام إحدى اللغات الحية المهمة، بل إن بعض الدارسين يرى (ضرورة) أن يجيد الباحث في التاريخ لغتين من اللغات الحية في الأقل سوى لغته الأصلية (4). بحيث يتمكن من استخدام هذه اللغة من غير الحاجة إلى المترجمين، لأن هؤلاء في الغالب يتعاطون مع اللغة العامة وليس اللغة المتخصصة في علم التاريخ، ولا سيما أن لكل علم لغته الخاصة، أي له مصطلحاته الخاصة التي تشكل معجماً مهماً في كل علم ومنها حقل التاريخ، لذا فإن على الباحث أن يجتهد بنفسه لاكتساب خبرة في مجال استخدام إحدى هذه اللغات الحية في ميدان بحثه، فإن ذلك يتيح له الإطلاع على الكثير من الدراسات والأبحاث التي لا يمكن تجاهلها، وإلا تركت ضعفاً في بنية البحث. فالاطلاع على ما جرى بحثه في اللغات الأخرى يمكن أن يعزز وجهات نظر الباحث، وقد دفعه إلى البحث الأعمق والأجدى للرد على وجهات النظر المخالفة، وفي الحد الأدنى فإن

معرفة ما كتب باللغات الأخرى يجعل الباحث يبدأ من حيث انتهى إليه الآخرون لا من حيث بدأ هؤلاء، فقد أمست اللغات الحية - الإنكليزية والفرنسية والألمانية والروسية - أهم عدد الباحث في التاريخ لمتابعة جهود الباحثين المعاصرين، ومتابعة أحدث ما تم إنتاجه في هذا المجال (5). وهكذا يمكن أن تتراكم العلوم والمعارف وتتمو وتزدهر.

2- قراءة الخطوط (الباليوجرافيا):

إن المسألة الأساسية في عمل الباحث هي أن يحقق أعلى درجة من الاستقرار والاستقصاء بأن يبذل قصارى جهده حتى لا يدع معلومة ما تفوته، فثمة معلومة صغيرة يمكن أن تحقق دوراً فاعلاً في بنية فكرة البحث أو نتائجه. ويتطلب هذا من الباحث أن يتحرى في كل زاوية عن المعلومات المتعلقة ببحثه، ولا يتحقق له ذلك إلا بمواجهة الصعوبات والعمل على تذليلها وقهرها حتى يتاح له أن ينال من الكنوز والمعلومات التي يثري بها بحثه.

إن الكثير من مصادر المعلومات مكتوبة بخطوط تحتاج إلى خبرة ودراية من أجل فك رموزها. من ذلك مثلاً أن الكثير من النقوش القديمة في جنوب الجزيرة العربية تتطوي على معلومات غزيرة، ولقد اكتفى معظم باحثينا بالأخذ عما حققه المستشرقون من دراسات في هذا الجانب، وذلك ما يُفقد أعمالهم الأصالة والجدة، ومن ناحية أخرى فإن الكثير من البرديات المصرية (أوراق الجنيزة) مكتوبة بلغة عربية ولكن بخط عبري، يوصف أنها وثائق كتبها اليهود الذين سكنوا مصر في العصور الوسطى الإسلامية، لذلك فإن إمام الباحث بالخط العبري - وهذا ليس بالأمر المتعذر - يمكنه من قراءة هذه الوثائق من غير ترجمة، لأنها كما قلنا مكتوبة أصلاً باللغة العربية.

كما أن قراءة المخطوطات العربية المكتوبة بالخط العربي أصلاً تحتاج أحياناً إلى خبرة ومهارة في قراءة الخطوط العربية المتنوعة، فبعض هذه المخطوطات - وهي غير محققة - مكتوبة بخط قديم غير متداول اليوم. لذا يعتمد البعض إلى تجاهل هذه المخطوطات، معللاً نفسه بأن ما هو متاح من معلومات في المصادر المطبوعة يكفي لإنجاز بحثه، وهذا ما قد يجرمه من معلومات قد تتوفر بها بعض المصادر المخطوطة.

ومثل ذلك يمكن قوله بشأن اللغات الحية الأخرى، إذ إن خطوطها تتغير وتطور، فتختلف

علم التاريخ- ماهيته، منهجيته، تدوينه، مدارسه، مصادره

من عصر إلى آخر، ونشأت خطوط خاصة في أوقات معينة، كما وجدت اختصارات لبعض الألفاظ، مثل كتابة الجزء الأول من الكلمة أو من أجزائها الأخرى، ووضعت أحياناً علامات فوق بعض الحروف للدلالة على كلمة ما، وذلك ما ينبغي الإحاطة به (6). كما أن هناك رسائل كتبها سفراء بعض الدول إلى حكوماتهم بالأرقام (الشفرة) من أجل إخفاء مضامينها عن من يحتمل أن تقع في أيديهم من الأعداء، أو جهات غير مرغوب في معرفتها بأسرار هذه الرسائل، وهذا ما يتطلب من الباحث فك أسرار مثل هذه الشفرات وصولاً إلى المعلومات اللازمة له. إلى آخر، وهو ما ينبغي الإلمام به عند الحاجة، علماً أن ذلك متاح عموماً في أرشيف تلك الدول (7).

3- علم الوثائق (الدبلوماسية):

تعد الوثائق من أهم مصادر المعلومات بالنسبة إلى الباحث، ولا سيما المتخصص في التاريخ الحديث والمعاصر، فمن غير هذه الوثائق يكون عمل الباحث أقرب إلى العمل الأدبي منه إلى البحث التاريخي، لذلك قيل (لا تاريخ بلا وثائق). والوثائق في المعنى العام تعني كل الأصول التي تحتوي على معلومات تاريخية من غير أن ينحصر ذلك فيما دُون منها على الورق، ولكنها في المعنى الدقيق، الذي اصطلح عليه الباحثون في التاريخ، تعني المكاتبات الرسمية - أو شبه الرسمية - مثل الأوامر والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والمراسلات السياسية، والكتابات التي تتناول مسائل الاقتصاد، أو عادات الشعوب أو نظمهم وتقاليدهم وما يصيبهم من قوة أو ضعف، أو المشروعات أو المقترحات المتنوعة التي تصدر عن المسؤولين في الدولة أو التي تقدم إليهم أو المذكرات الشخصية أو اليوميات (8). ولا بد من أن نضيف إلى ذلك محاضر الاجتماعات الرسمية للهيئات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، ففي هذه المحاضر يتم تدوين المناقشات ووجهات النظر المختلفة في المسائل التي تطرح للنقاش، ومن الوثائق المهمة أيضاً الأنظمة الداخلية التي تنظم عمل الهيئات المختلفة أيضاً من أحزاب وجمعيات وأندية، ومنها الهيئات الرسمية أيضاً كالبرلمانات والحكومات، ثم الدساتير التي تتبناها الدول إذ تعد من أهم الوثائق وأخطرها لما تتضمنه من مبادئ أساسية تنظم عمل الدولة وحيات المجتمع، كما يمكن أن نضيف إلى صنف الوثائق المهمة ملفات أجهزة الأمن والمخابرات، ففي هذه الملفات تقارير سرية كتبت عن الأشخاص والأحزاب والجمعيات والحركات المختلفة أو عن الأوضاع العامة في مكان ما من البلاد. كما أن

سجلات المحاكم ودوائر التسجيل العقاري تعد هي الأخرى من الوثائق ذات الأهمية الكبيرة بما تحتويه من معلومات وقرارات وأحكام. ويدخل في الوثائق كذلك العقود المختلفة من بيع وشراء واستئجار ونقل ملكية وكذلك التوكيلات المتعلقة بها.

غير أن الباحث الحصيف لا يسعه أن يسلم بكل ما يقع تحت يديه من (وثائق) إذ إن مثل هذه الأوراق المهمة والخطيرة في قيمتها يمكن أن تخضع للتزوير لأسباب شخصية أو لأسباب سياسية، وبالتالي ترتب على الباحث أن يتحرى الأساليب الأدبية والمادية التي تمكنه من تحري صحة هذه الوثائق. فمن الأساليب الأدبية بوسع الباحث أن ينظر في أسلوب الوثيقة اللغوي والأدبي، إذ إن لكل زمان ومكان أسلوبه الخاص ومصطلحاته الخاصة، وهي أمور قد تفوت المزور ويغفل عنها، فيستخدم مصطلحاً أو مفردة أو صيغة تعود إلى زمن لاحق لزمن الوثيقة مما يفيد أن الوثيقة قد تم التلاعب بها. أما في باب الأساليب المادية فيمكن الاستعانة بخبراء الخطوط ومختبرات التحريات الجنائية التي يمكن أن تستخدم التحليل الكيميائي الذي يساعد على تحديد عمر المواد العضوية الداخلة في تركيب الأوراق والأحبار المستخدمة في الكتابة إلى غير ذلك من أساليب أخرى.

4- الأختام والرنوك:

وغالباً ما تتصل الأختام بالوثائق، فهي تختم بها، وكان استخدامها منذ أزمنة بعيدة، ولعل أشهرها الأختام الاسطوانية التي استخدمت في العراق القديم إذ كانت هذه الأختام اسطوانية الشكل تتحت عليها بعض الرسوم والأشكال، فيتم دحرجتها في نهاية الرقيم الطيني قبل أن يجف فيترك عليها أشكالاً متكررة، فكان لكل شخص ختمه الخاص به الذي يختم به الوثائق والمعاملات والعقود الخاصة به. وفي العصور اللاحقة استخدمت الأختام المعدنية التي يختم بها على الورق بعد اختراعه، وكان لهذه الأختام أشكالاً مختلفة بحسب رغبة صاحب الختم. وتعد الأختام من الأمور الخطيرة لذا كان يحتفظ بها في أماكن خاصة حتى لا يساء استخدامها ولا سيما في تزوير الوثائق. وكان المسلمون يضعون أختامهم في أصابعهم، فكان للنبي (ﷺ) خاتمه الخاص الذي يختم به كتبه، وكان قد أخذ على عثمان (رضي الله عنه) أنه سقط منه خاتم النبي (ﷺ) في البئر. وكانت تكتب على هذه الأختام عبارات خاصة أو ترسم عليها رموز خاصة، وبالتالي فإن دراستها وتحليل مضامينها قد يلقي ضوءاً

على بعض جوانبها التاريخية المهمة، التي قد لا ترد في المصادر التاريخية التقليدية.

أما الرنوك فهي الشعارات والرموز والعلامات المميزة التي تظهر على الأختام أو الدروع أو على ملابس الملوك والأمراء والقادة والجنود أو على الأعلام والرايات، وقد استخدمت هذه الرنوك في معظم الحضارات وإلى وقتنا الحاضر لتعكس مفاهيم ودلالات خاصة، وكان القلقشندي قد أشار إلى ذلك بقوله إن (من عادة كل أمير كبير أو صغير أن يكون له رنك يخصه... بحسب ما يختاره ويؤثره، ويُجعل ذلك دهاناً على أبواب بيوتهم والأماكن المنسوبة إليهم... وعلى قماش خيولهم من جوخ ملون مقوص، ثم على قماش جمالهم من خيوط صوف ملونة تنقش على العبي والبلاسات ونحوها، وربما جعلت على السيوف والأقواس وغيرها) (9). ومن العلامات التي استخدمت قديماً الكأس والسيف والدواة والنسر والهلل والصليب وذيل الحصان وزهرة الزنبق. وبالتالي فإن خبرة الباحث بهذه الرنوك تجعله قادراً على إثبات صحة ما يقع تحت يده من دروع وأسلحة ووثائق أو ما شاكل ذلك (10).

5- النمميات (Numismatics):

تعد النقود وثائق تاريخية لا يمكن الطعن بها بسهولة، فهي أياً كان وضعها فإن لها دلالتها التاريخية المهمة، وهي من المعينات المهمة التي تعين الباحث على الوصول إلى الحقائق التاريخية، لأنها بما تحمله من كتابات ورسوم وعلامات تقدم مادة أساسية تمكن الباحث من ضبط الأسماء والتواريخ، كما إنها تعطي فكرة بخصوص الأوضاع التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وغير ذلك (11). والمسكوكات تزود الباحث بتصورات عن مستوى المعيشة ومستوى الأسعار، وأساليب التعامل التجاري (12). ومن ناحية أخرى فإن انتشار النقود في أماكن بعيدة عن مراكز سكها وإصدارها يقوم دليلاً على أمرين رئيسين؛ قوة هذه النقود ونقائها العالي حتى نالت ثقة الكثيرين فتداولوها حتى في خارج مناطق إصدارها، كما أنها تقوم دليلاً على التبادلات التجارية الخارجية الواسعة، وهي في كل ذلك يمكن أن تحمل معها عوامل التأثير الثقافي والحضاري بين الأمم والشعوب. من ناحية أخرى فإن النقود تساعد على دراسة الولاءات والنزعات السياسية بين الجماعات والكيانات المختلفة. فذكر أسماء الخلفاء على النقود التي تصدرها الإمارات المستقلة وشبه المستقلة مثلاً يعكس درجة ارتباطها بالسلطة المركزية في العاصمة، في حين يعكس ذكر

أسماء الأمراء مع ألقابهم في العاصمة درجة نزاعهم مع الخليفة و منافستهم له على سلطاته وصلاحياته إبان حكم البويهيين والسلاجقة كذلك. كما نجد أيضاً آثار العملات الصينية في شرق أفريقيا، و آثار العملات الإسلامية في شمال غرب أوروبا. و آثار العملات الإيطالية في المشرق. وفي الحقيقة فإن هذه ليست سوى نماذج وأمثلة تشير إلى أهمية النفوذ في إثبات وتحقيق الوقائع التاريخية أو إمداد الباحث بمعلومات أو توسيع مداركه وخبراته بما يساعده على فهم أعمق لمجرى أحداث بحثه ودراسته.

لذلك يتطلب الأمر من الباحث الاطلاع على ما خلفه لنا التاريخ من نقود تقع في نطاق بحث الباحث. ولعل أبرز ما يساعد على ذلك (الكاتلوكات) التي أصدرتها المتاحف العالمية، ولا سيما المتحف البريطاني، وغيره من المتاحف في أوروبا أو في البلاد العربية، ولا سيما أن هذه الكاتلوكات لا تحوي صوراً فقط عن النقود، بل تشتمل على معلومات وافية، منها ذكر الكتابات الموجودة على العملة بحيث يسهل على الباحث التعاطي معها متغلباً على صعوبة قراءة ما على النقود من كتابات، فيكون الخبراء قد كفوه ذلك، كما أن هذه الكاتلوكات تقدم معلومات أيضاً بشأن المعدن الذي سكت منه النقود ودرجة نقائه ووزن العملة وما إلى ذلك من معلومات أخرى؛ هذا مع أن بعض المتاحف، ولا سيما المحلية منها، لم تضع مثل هذه الكاتلوكات، ما أوجب على الباحث زيارة هذه المتاحف للإفادة المباشرة مما فيها من عملات ومسكوكات، وكل ذلك مما يزيد عمله دقة ورصانة، كما أنها تعكس جدية الباحث وانهماكه في عمله على نحو مسؤول.

6- المخلفات الأثرية:

إن التداخل شديد بين علم الآثار وعلم التاريخ وقاسمهما المشترك أن معرفة حضارة الإنسان هي الغاية والهدف (13). ويمكن أن يُتخذ التعامل مع المخلفات الأثرية شكلين رئيسيين، فالشكل الأول يكون باللجوء إلى الدراسات الأثرية بكل أشكالها سواء أكانت تقارير يقوم المنقبون بنشرها ويعرضون فيها ما اكتشفوه عرضاً علمياً؛ أم أنها دراسات بحثية بشأن المخلفات الأثرية المختلفة، فكل هذه الدراسات يمكن أن تقدم معلومات مهمة بشأن هذه المخلفات بوسعها أن تغني الباحث بمعلومات مهمة في النواحي الحضارية والسياسية والاقتصادية والعسكرية وما إلى ذلك. أما الشكل الثاني من التعامل مع المخلفات الأثرية،